المركزي يوسع قائمة تمويل المستوردات

نحاس لـ«الوطن»: القرار يسهم في خفض الأسعار ويشمل ٩٩ بالمئة من المستوردات

عبد الهادي شباط

عمم مصرف سورية المركزي بتوسيع عدد المواد التي يمولها المركزي عبر شركات الصرافة المرخص لها بتمويل المستوردات، على أن يستثنى من ذلك المستوردات التي صدرت بوالص الشحن الخاصة بها قبل نفاذ هذا التعميم.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين رئيس لجنة المصارف والتمويل في غرفة تجارة دمشق مصان النحاس أن توسيع قائمة المواد التي يمولها مصرف سورية المركزي بات يسمح بتمويل نحو ٩٩ بالمئة من المستوردات بالليرة السورية من خلال شركات الصرافة المرخص لها بتمويل المستوردات، عبر التسجيل على تطبيق المنصة المخصصة لذلك، مشيراً إلى أن القرار شمل عدداً واسعاً جداً من المستوردات من المواد الأساسية وغيرها وخاصة المواد الغذائية ومدخلات الصناعة والأدوية وغيرها.

واعتبر نحاس أن القرار يسهم في خفض الأسعار لأنه يسمح بتسريع وتسهيل إجراءات الاستيراد وتأمين معظم المواد التي يحتاجها المواطن وزيادة العرض من هذه المواد في السوق المحلية بما يسمح بكسر حلقات الاحتكار في حال وجدت وخلق مجال أوسع من المنافسة وتخفيض الأسعار وأن القرار في بعده الآخر يسمح للبنك المركزي بمساحة أوسع من الإشراف والمراقبة لحركة السيولة وتفويت الفرصة على المضاربة والتلاعب بسعر الصرف وخاصة أن هذه الآلية من تمويل المستوردات أتاحت للمستوردين التمويل من شركات الصرافة بالسعر الرسمي مما يخفض تكاليف وقيم المستوردات وبالتالي وصولها للمواطن في السوق المحلية بسعر أقل.

وعن عدم السماح للتجار والمستوردين الذين لديهم حسابات بالقطع الاجنبي خارج البلد بتمويل مستوراتهم من هذه الحسابات أو الإيداعات فإنه في هذه الحالة سيتم تمويل المستوردات من خارج البلد وبالليرة السورية ما سيؤدي إلى التوجه نحو السوق المحلية لشراء القطع الأجنبي وبالتالي رفع الطلب عليه في السوق المحلية وخلق حالة من المضاربة تضر بسعر الصرف، وتأمين عرض سلعي أوسع في السوق المحلية وتوفير احتياجات السوق المحلية من المواد الغير متوافرة محلياً «الوطن» حاولت التواصل مع معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بسام حيدر لمعرفة أهمية التعديل الصادر عن مصرف سورية المركزي، وتأثيره على حركة استيراد المواد والسلع وتوافرها في السوق المحلية، ولكن من دون جدوى.

ويشار إلى أن هذا التعديل الذي عممه المصرف المركزي فيما يخص تمويل المستوردات لم يكن الأول وقد سبقه تعديل تم بموجبه إلغاء المادة (٢) من القرار ١٠٧٠ وإعادة صياغتها، إضافة إلى تعديل المادة (٣) وتعديل الفقرة الأخيرة من المادة (٦).

في حين اعتبر حاكم مصرف سورية المركزي أن الغاية من تعديل القرار ١٠٧٠/ل.إ لعام ٢٠٢١ هي جعل رقابة المصرف المركزي على مصادر تمويل المستوردات سابقة وليست لاحقة. فيقوم المستورد بمراجعة المصرف المركزي بالوثائق التي تثبت مصدر تمويل مستوراته للحصول على كتاب يسمح له بتخليصها، وهذا من شأنه تبسيط إجراءات التخليص الجمركي من جهة، وتحقيق الرقابة الآنية على مصادر تمويل المستوردات من جهة أخرى، فتتم معالجة المخالفات في حينها.

وإن مصرف سورية المركزي ماض في إجراءاته لضبط سوق القطع الأجنبي، وتحقيق رقابة فعالة على عمليات تمويل المستوردات، تضمن انسيابية في تأمينها مع مراعاة التقيد بالشفافية بآلية عمل المستوردين ومصادر تمويلهم.

زيت النخيل بدل عباد الشمس في محال الفلافل والبروستد

عبد المنعم مسعود

يحق للمستهلك أن يخمن بأن الحكومة توصلت لاتفاق مع التجار انعكس على السوق عبر توافق ضمني بينهما ينص على أن يوفر التجار مادة الزيت وتتقاضى الحكومة ممثلة بوزارة التموين عن ارتفاع أسعاره في السوق لأن الجواب عن سؤال كيف فقد الزيت من السوق لمدة عشرة أيام، وكيف عاد ليتوفر بأسعاره المرتفعة عند ١٤ ألف ليرة للبتر وحوالي ٢٥٠ ألف ليرة للتنكة زنة ١٦ كغ يحتاج إلى إجابات.

وجالت «الوطن» على محال المفرق ونصف الجملة في العاصمة نهاية الأسبوع الماضي وبداية هذا الأسبوع حيث لاحظت توافر المادة وإن بكميات قليلة محافظة على ارتفاع أسعارها ولاحظت «الوطن» أن عملية التوزيع في سوق البزورية في الزبلطاني تتم مساء قبل إغلاق المحال حيث تقوم سيارة نصف شحن بتوزيع مادة الزيت بالتنكة من ماركة محددة على محال نصف الجملة في السوق عبر توزيع ١٥ تنكة لكل محل.

وأوضح أحد العاملين في هذه المحال أن الكميات التي يطلبونها من تجار جملة الجملة أكبر من ذلك لكن هذه هي الكميات التي يحصلون عليها الآن وأن الأسعار بقيت على ارتفاعها بسبب قلة التوزيع، مبيناً أن الكميات التي تصلهم توزع فوراً للمتعاملين مع هذه المحال أي إنها بضاعة محجوزة ويتم التواصل مع أصحابها فوراً الذين بدورهم يطلبون كميات أكبر.

ووفقاً لما رصدته «الوطن» فإن أسعار السمون والزيوت بقيت على ارتفاعها فسعر تنكة السمنة ١٦ كغ يتراوح بين ١٩٥ ألفاً و ٢٦٥ ألفاً وحافظ زيت الزيتون على سعره عند ٢٢٢ ألف ليرة للتنكة، وزيت عباد الشمس بقي عند سعره بين ١٣٥٠٠ ليرة و١٤ ألف ليرة وتراوح سعر التنكة سعة ١٦ كغ بين ٢٣٥ ألف ليرة و٢٥٠ ألفاً ووصل سعر زيت النخيل سعة «البيدون» ٢٥ ليتراً إلى ٢٣٠ ألف ليرة.

وكشفت جولة لـ«الوطن» على محال الفلافل والفروج المقلي محاولة هذه المحال إيجاد بدائل لارتفاع أسعار زيوت عباد الشمس باستخدام زيت النخيل بديلاً عنه في عمليات تحضير الفلافل والبروستد.

وأوضح عدد من أصحاب المحال أن الاتجاه نحو هذه الأنواع من الزيوت سببه رخص سعرها عن باقي أنواع الزيوت فـ«بيدون» زيت النخيل ٢٥ ليتراً لا يتجاوز سعره ٢٣٠ ألفاً في حين أن تنكة زيت عباد الشمس سعة ١٦ كغ يتراوح حالياً بين ٢٣٥ و٢٦٠ ألف ليرة مما يعني أن هناك فرقاً كبيراً أولاً في السعر وثانياً في الكمية ما يساعد في المحافظة على أسعار بيع هذه الأكلات من دون زيادة.

وكشف شيف مطبخ يعمل في أحد هذه المحال لـ«الوطن» أن عملية استخدام زيت النخيل في القلي مسألة سابقة للأزمة لكنها كثرت الآن بسبب ارتفاع أسعار الزيوت، موضحاً أن أغلب محال الفلافل والبروستد لا بل حتى المطاعم تقوم باستخدام هذا الزيت سابقاً عبر خلطه مع زيت عباد الشمس.

وعد حكومي جديد.. مشكلة بطء الإنترنت ستحل قريباً

مدير التسويق في السورية للاتصالات لـ«الوطن»: خدمات الجيل الرابع ستقدم لاسلكياً وبسرعات عالية

طلال ماضي

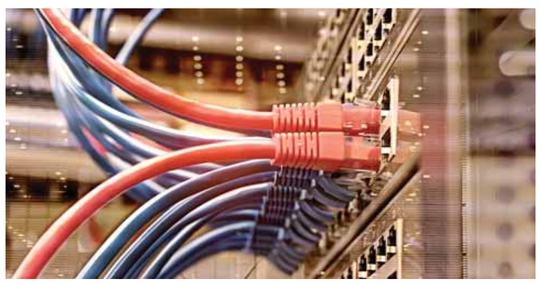

أكد مدير التسويق في الشركة السورية للاتصالات فراس البدين في تصريح لـ«الوطن» أن مشكلة بطء الإنترنت ستحل قريباً بعد حل مشكلة الاختناقات، حيث يتم العمل حالياً على توسيع البوابة الدولية، وهي المشكلة الأكبر والمسبب الأساسي للاختناق، مؤكداً أنها سوف تحل قريباً بعد توسيعها، إضافة إلى معالجة الاختناقات الأخرى، لافتاً إلى وصول التوريدات لـ٢٠٠ ألف بوابة إنترنت ويتم وضعها بالخدمة تباعاً، وسيكون هناك انفراجات كبيرة إذا اكتملت التوريدات كما هو مخطط لها.

وأوضح البدين أن الشركة تعمل على نشر خدمة الجيل الرابع للإنترنت الأرضي (تراسل فور جي)، حيث ستقدم خدمات الإنترنت لاسلكياً وبسرعات عالية الخطوط النحاسية غير قادرة على تخديمها.

وحول إنشاء البنى التحتية لنشر خدمة الفور جي بين فراس البدين أنه تم الانتهاء من إنشاء سبع محطات ستقوم بتقديم الخدمة من قبلها على مساحة سورية، وبانتظار وصول توريدات التجهيزات النهائية التي ستوضع في مواقع المشتركين على أسطح الأبنية وتخديم المشتركين منها، وسيكون هناك سهولة في الحصول على الخدمة وصيانتها أكثر من الحصول عليها عن طريق الشبكة النحاسية، وسيترك انتشارها في المرحلة الأولى ضمن المناطق التي تعرضت البنية التحتية للاتصالات فيها للتخريب.

وحول حاجة هذه التجهيزات إلى التيار الكهربائي المستمر وآلية عملها في ظل الانقطاعات الكبيرة والتقنين الطويل أوضح البدين أن الخدمة ستكون متاحة عبر المحطات الأساسية، وفي مواقع المشتركين ستحتاج إلى تيار بقيم صغيرة مشابهة للقيم التي يحتاجها تشغيل راوتر في المنازل، لافتاً إلى أن جميع خدمات الاتصالات تمت دراستها على توافر التيار الكهربائي، وما تمر به سورية هو ظرف استثنائي، مشيراً إلى أن رسوم الفور جي ستكون قيمة بسيطة مضافة على الخدمة الأساسية.

وبالنسبة لخدمة تراسل TV بين البدين أنها تعمل بشكل منفصل عن الإنترنت، ولا تستهلك من باقة الإنترنت المحجوزة أصلاً، وتقدم عن طريق بوابة الانترنت أو خدمات الفايبر، وتتضمن أقنية تلفزيونية مشفرة وغير مشفرة، ومكتبة تلفزيونية أفلام ومسلسلات بأجر شهري مقبول، وتحولت هذه الخدمة إلى خدمة شعبية وتجاوز عدد المشتركين بها ٢٥ ألف مشترك، حيث تقدم خدمات لمحبي الرياضة باشتراك شهري ٣٠٠٠ ليرة بدلاً من الاشتراك العالمي بقنوات تكلفته ٤٠٠ ألف ليرة سنوياً.

وبيّن البدين أن الاشتراك بالخدمة متاح في جميع المدن والمناطق التي تدعم فيه بوابات الإنترنت تقديم الخدمة، هي بحاجة إلى جهاز تلفزيون سمارت أو إلى تجهيزة بوكس Tv وانتشار الخدمة متسارع في المحافظات وخاصة بين فئة محبي الرياضة حيث تتيح لهم حضور الأقنية المشفرة وغير المشفرة، ويمكن متابعتها عبر تطبيق على الموبايل أو اللاب توب.

إلى الحكومة... مذكرة مشتركة بين الصناعيين والتجار

الحلاق لـ«الوطن»: لا نضمن توفر المواد بأسعار رخيصة

هناء غانم

أكد عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق أنه تم الاتفاق بين غرف الصناعة وغرف التجارة على تقديم مذكرة مشتركة وسيتم رفعها إلى الحكومة خلال يومين.

وبيّن أنه تم خلالها طرح العديد من الحلول التي تمت مناقشتها مع الوزراء المعنيين والتي تتعلق بالقضايا التي من شأنها عرقلة سير العملية الاقتصادية في ظل المرحلة الدقيقة والحساسة التي يمر بها الاقتصاد العالمي بشكل عام، مشيراً إلى أنه تم التوصل إلى صيغة يتم من خلالها وضع الحلول الإسعافية لهذه المشكلات وتحديد الصعوبات التي تواجه عملية الاستيراد والتصدير وتحديد النقاط الأساسية والمشتركة لتجاوز المرحلة الراهنة.

الحلاق ذكر في تصريح لـ«الوطن» أن أهم هذه البنود يكمن في ضرورة تعديل التعليمات التنفيذية للقانون ٨، والأهم معرفة الكلف من أجل تخفيف التحوط أي إنه عند عملية الاستيراد يتم دفع رسوم جمركية معينة، وأضاف: من المهم أن نعرف ما الضريبة والرسوم التي سوف تدفع ومعرفة التكاليف والمصاريف والنفقات والتخفيف من الإجراءات الإدارية.

وأشار الحلاق إلى أنه تم التطرق إلى دور وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في ضبط الأسعار ودور وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بخصوص إجازات الاستيراد وتعديل المنشأ إذا لزم الأمر للاستيراد من غير بلد المنشأ، كما تمت الإضاءة على دور وزارة المالية وضرورة معرفة النفقات والكلف من أجل تخفيف التحوط لأن الجميع يعرف الظرف الحالي لأن التسعير يمكن أن يتم في ظل التنافسية ووجود ضوابط وسواها، واليوم نحن في سورية الراتب والمدخول محددان ويتم البحث عن أرخص الأسعار وأرخص البدائل، وأضاف: لكن لا يمكن أن نضمن أن تتوافر المواد بأسعار رخيصة لأن ارتفاع الأسعار هو عالمي ومخيف ولم نعد نعرف ما النفقات التي يتطلبها العمل التجاري من استيراد وتصدير.

ولفت إلى أن موضوع ارتفاع الأسعار ليس في سورية فحسب بل هو ارتفاع عالمي ومعظم هذا الارتفاع سببه ارتفاع أسعار النفط باعتباره المحرك الأساسي في الزراعة من استخراج المياه وحراثة الأرض وسواهما والنقل وغيره، ما أدى إلى ارتفاع موضوع الأسعار، وقال: لا يمكن أن نضع ما يسمى تسعيراً في ظل الظرف الحالي لأن التسعير يمكن أن يتم في ظل التنافسية ووجود ضوابط وسواها، واليوم نحن في سورية الراتب والمدخول محددان ويتم البحث عن أرخص الأسعار وأرخص البدائل، وأضاف: لكن لا يمكن أن نضمن أن تتوافر المواد بأسعار رخيصة لأن ارتفاع الأسعار هو عالمي ومخيف ولم نعد نعرف ما النفقات التي يتطلبها العمل التجاري من استيراد وتصدير.

ولفت إلى أن موضوع ارتفاع الأسعار ليس في سورية فحسب بل هو ارتفاع عالمي ومعظم هذا الارتفاع سببه ارتفاع أسعار النفط باعتباره المحرك الأساسي في الزراعة من استخراج المياه وحراثة الأرض وسواهما والنقل وغيره، ما أدى إلى ارتفاع التكاليف والنفقات نحو ثلاثة أضعاف الأمر الذي يزيد الأسعار شيئاً فشيئاً، ويرأيه أنه لا مهرب من دور الحكومة بأن تقدم دعماً أو تخفف المصاريف والنفقات على المواطن.

وأشار الحلاق إلى أنه لا يمكن أن يكون هناك حل سحري يرضي الجميع بل هناك مجموعة حلول إجرائية لتخفيف آثار الأزمة وليس إلغاءها لأن الواقع هكذا يقول، ولفت إلى أن الحكومة قادرة على تنفيذ بعض البنود التي تم الاتفاق عليها مع غرف الصناعة وهناك بنود غير قادرة على تطبيقها لأنها قد توثر بشكل أو آخر في سعر الصرف وبالتالي هذه مشكلة.

وأضاف: نحن كاتحاد غرف صناعة وتجارة توصلنا إلى رؤية ومذكرة مشتركة تم الاتفاق عليها والكرة في ملعب الحكومة وقدرتها على تطبيق البنود المتفق عليها.

السائقون الأميركيون لم يدفعوا من قبل هذا القدر من المال مقابل البنزين

الوطن

ارتفعت أسعار النفط عند الإغلاق اليوم ولكنها سجلت أكبر تراجع أسبوعي لها منذ تشرين الثاني الماضي.

وحسب رويترز ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت ٣,١ بالمئة لتبلغ عند التسوية ١١٢,٦٧ دولاراً للبرميل بعد أن سجلت أدنى مستوى لها خلال الجلسة عند ١٠٧,١٣ دولارات.

وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الأميركي ٣,١ بالمئة لتبلغ عند التسوية ١٠٩,٣٣ دولارات للبرميل.

وفي الغضون أعلنت الشركة الوطنية للنفط في إيران، أن البلاد «مستعدة لتلبية احتياجات الشركات الأوروبية إلى جانب سائر الشركات وتزويدها بالنفط».

وقال مدير الشركة الوطنية للنفط، محسن خجسته مهر: «مع زيادة صادراتنا ستستقر أسعار النفط إلى حد كبير»، مشيراً إلى أن «الحكومة سعت لاستعادة حصة إيران من الأسواق وزيادة هذه الحصة».

وأوضح محسن خجسته مهر قائلاً: «لم ننتظر إحياء الاتفاق النووي، ونتخذ الإجراءات اللازمة خلال فترة العقوبات كما أخذنا احتياطاتنا لفترة ما بعد العقوبات»، مؤكداً أن «إيران مستعدة تماماً لتزويد الأسواق مهما كانت الكمية المطلوبة».

وأضاف: «أوروبا تسعى للعودة إلى سوق النفط الإيراني.. نحن مستعدون لتلبية احتياجات الشركات الأوروبية الى جانب سائر الشركات وتزويدها بالنفط».

بدوره أكد وزير النفط بحكومة الوحدة الوطنية الليبية، محمد عون، أن بلاده لن تتمكن من تعويض الغاز الروسي في الوقت الحالي، لافتاً إلى أن الأمر قد يحتاج إلى خمس أو سبع سنوات.

وقال عون رداً على سؤال سبوتنيك حول إمكانية حضور ليبيا كبديل للغاز الروسي، إن «ليبيا لا يمكن أن تكون بديلاً في الوقت الحاضر، ربما بعد خمس أو سبع سنوات».

وفي السياق ذاته قالت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين، إن خفض ضريبة البنزين في الولايات المتحدة من بين الخيارات التي يجري بحثها للتخفيف عن المستهلكين.

وحسب «رويترز»، أضافت يلين للصحفيين يوم الجمعة الماضي في دنفر بولاية كولورادو «ندرس مجموعة من الأشياء التي قد نقوم بها للتخفيف عن المستهلكين، ضريبة البنزين أحد الأمور المطروحة»، معربة عن تخوفها من أن يعود خفض ضريبة البنزين بفوائد على شركات النفط وليس على المستهلكين. وأشارت إلى أن تشديد السياسة النقدية لمكافحة التضخم قد يؤدي إلى ركود.

وفي الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار البنزين في أميركا إلى مستوى قياسي جديد، حيث سجل الغالون الواحد ٤,١٤ دولارات، وذلك بسبب العقوبات المفروضة على روسيا.

وحسب «سي إن إن» نقلاً عن شركة «إيه إيه إيه» التي تقدم خدمة معلومات أسعار النفط إن سعر الغالون الواحد بلغ ٤,١٤ دولارات، مؤكدة أن السائقين الأميركيين لم يدفعوا هذا القدر من المال مقابل البنزين من قبل.

ولفتت الشبكة الأميركية إلى أن هذا الرقم يكسر الرقم القياسي السابق البالغ ٤,١١ دولارات للغالون منذ تموز ٢٠٠٨.

فوق الطاولة

د. سعد بساطة

نظام سويفت وصندوق سويسرا الأسود!

ضمن عقوبات الغرب المسمى بالديمقراطي(!) على روسيا؛ طلنطت وسائل إعلامه بتجميد نظام سويفت لديها؛ فماهو وكيف يعمل!

هي بوادئ حروف جمعية الاتصالات المالية العالمية للبنوك

SWIFT (Society for Worldwide Interbank Financial» Telecommunications».

وهي شبكة دولية تقوم بتبادل الرسائل والمعلومات عن المدفوعات والتحويلات.

هذا النظام وراء معظم الأنشطة المالية الدولية وتستخدمها البنوك والمؤسسات المالية بسرعة ودقة لإرسال واستقبال تعليمات تحويل الأموال. فكل يوم، ١٠ آلاف مؤسسة أعضاء ترسل ٢٤ مليون رسالة بالشبكة. وتعتمد سويفت نظام للاتصال السريع والسري وغير المكلف بين المؤسسات المالية.

عدد الدول المشتركة ٢٠٩ دول والمؤسسات المالية المشاركة ٩٠٠٠ مؤسسة. ؛وأهم مزاياه:

– سرعة إنجاز الحوالات ووصولها إلى المستفيدين.

– توفير عنصر الأمان.

– أقل كلفة بالنسبة للبنك من أساليب التحويل الأخرى.

– يعمل على مدار ٢٤ ساعة.

المقر الرئيسي للشبكة بلجيكا؛ وحتى نهاية شهر آذار ٢٠٢٠ أرسلت ٢,٤ مليار رسالة!

بسبب العملية العسكرية في أوكرانيا، الرئيس الأميركي بايدن يفكر بإقصاء روسيا من نظام سويفت؛ ولتلخيص عملي مبسط لفهم حقيقة القوى المتحكمة بعالمنا:

دين الولايات المتحدة الأميركية: ٣٠ تريليون دولار– دين الصين: ١٠ تريليونات– دين ألمانيا: ٣ تريليونات. دين بريطانيا: ٣ تريليونات– دين فرنسا: ٣,٥ تريليونات– دين روسيا: ٢٨٨ ملياراً ...

السؤال هو: من هو الدائن؟ إذا كانت كل دول العالم مديونة بدين باهظة تزداد باضطراد فلمن تدين الدول بهذه الديون؟

إن الدائن لهذه الدول هو من يحركها؛ أي البنوك! ولا بأس هنا أن نلتفت لدولة البنوك سويسرا.

يحتل بنك «كريدي سويس» (Credit Suisse) –المركز الثاني على مستوى سويسرا–وقد تسربت في بيانات بعض عملائه الحساسة أسماؤهم –والتي سُميت بـ«أسرار سويسرا»– وهؤلاء ليسوا مجرد شخصيات عامة، بل مديرو المخابرات ورؤساء مؤسسات حكومية في دولهم.

أثار هذا التسريب ضجة عالمية، بسبب قانون البنوك السويسرية الذي يحمي –ويساعد بطريقة ممنهجة– إيداع أموال مصادرها مقدرات أوطان وإجرام. وتبين أن البنك في السنوات الأخيرة يغطي قضايا أرصدة أصولها فساد!

منذ الأربعينيات وحتى العقد الماضي، البنك (وأشباهه) يقدمون لأرصدة المجرمين والسياسيين الفاسدين ملاذاً آمناً. ويقول الرأي العام: «السرية المصرفية السويسرية غير أخلاقية. هذا الوضع يُمكّن الفساد ويحرم بلداناً عديدة من مقدرات أوطانها».

ولكن على ما يبدو أن نشاطات وربحية البنوك هي الأهم وليس القانون، ولهذا السبب تقيّد سويسرا عمل الصحفيين الذين يحاولون القيام بالبحث والتحري، إذ قال الأمين العام للاتحاد الأوروبي للصحفيين: «إن سويسرا لا تحترم المعايير المتعلقة بحرية التعبير والصحافة، فالدولة تضع المصالح الخاصة للمصرفيين قبل المصلحة العامة. وهذا أشبه بالأنظمة الاستبدادية».

إن بنك كريدي سويس (وغيره) يمكّن بمنهجية الجرائم المالية، لا بل يساعد المسؤولين الفاسدين في جميع أنحاء العالم في غسل أموالهم ويقدم نصائح عن الآلية الأفضل لذلك. وكلما تفاقمت الكليبتوقراطية يزداد الفقر عند الشعوب. في معادلة تخاطب الواقع، فالدولة تصفع باليمين، وتشرع الشمال ليُقبّلها العديم. سياسة دول وممارسات من شأنها خلق الطبقية الممنهجة.

أكثر عملاء كريدي سويس حساسية هم حكام الدول الفاسدون وأعوانهم؛ يقتاتون من رغيف الفقير. لائحة تسريب لأسماء كبيرة، موجودة في الشبكة العنكبوتية لمن أرادها.